وزير النفط طارق الرومي والشيخ نواف السعود وأحمد العيدان والشيخ خالد الصباح ونادية الحجي ووضحة الخطيب وهشام الرفاعي وبدر العطار في مقدمة الحضور

خلال إطلاق جائزة «Excellence Awards» الأولى من نوعها لتكريم الفرق المتميزة

نواف السعود: روح الإبداع متجذرة في «مؤسسة البترول» وشركاتها التابعة

الشيخ نواف السعود

بحضور وزير النفط ورئيس مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية، طارق الرومي، ونائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمؤسسة الشيخ نواف السعود، وكل قيادي القطاع النفطي، احتفلت المؤسسة بإطلاق جائزة «Excellence Awards»، الهادفة لتكريم الفرق المتميزة التي ساهمت بتنفيذ مشاريع ناجحة دعمت استراتيجية القطاع بالسنة المالية 2025/2024.

وفي كلمته الافتتاحية بالحفل الذي أقيم مساء الإثنين 1 الجاري، أكد الشيخ نواف السعود أن إطلاق هذه الجائزة «يكرس نهجا عريقا في تبني التميز والابتكار، ويؤكد أن روح الإبداع متجذرة في مؤسستنا وفي شركاتنا التابعة».

وأعرب السعود عن فخره بمشاركة جميع الشركات وتقييم أكثر من 60 فريق عمل ومشروعا من شتى مجالات الصناعة النفطية الكويتية، مشيرا إلى أن المنافسة كانت شديدة ومتقاربة، مما يعكس مستوى العمل المتميز والجهود العظيمة التي يبذلها أبناء القطاع.

وشهدت الجائزة مشاركة واسعة من فرق العمل في القطاع النفطي، حيث تجاوز عدد المشاريع المقدمة 60 مشروعا، تأهل منها 19 مشروعا كمرشح للفوز في سبع جوائز تغطي مختلف مجالات العمل في سلسلة عمليات القطاع النفطي، بما يعكس التنوع والثراء في المبادرات التي تدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.

من جانبه، أشاد السعود بالجهود المخلصة التي يبذلها العاملون في القطاع النفطي في مختلف مواقعهم، والتي تجسد العمل بروح «الفريق الواحد»، وتتوج بنجاحات متواصلة على جميع الأصعدة. كما توجه بالشكر إلى الرؤساء التنفيذيين والأعضاء المنتدبين الذين دعموا فرقهم وشجعوهم على المشاركة، مؤكدا أن «دعمهم كان حجر الأساس في إبراز هذه الإنجازات».

من جهته، أكد العضو المنتدب للموارد البشرية والخدمات الشاملة هشام الرفاعي، أن إطلاق «جائزة التميز» يعكس مدى التزام المؤسسة بتشجيع الابتكار وتطوير المواهب والقدرات الإبداعية لدى الموظفين، إضافة إلى تعزيز أهمية العنصر البشري وتحفيز العاملين من خلال فعاليات تكرس ثقافة التميز.

وأشار الرفاعي أيضا إلى أن هذه المناسبة تعبر عن القيم الراسخة لمؤسسة البترول الكويتية، ولاسيما قيم التميز والابتكار والعمل الجماعي، حيث تعد الجائزة منصة لتكريم الإبداع وتعزيز التعاون بين فرق العمل، بما يسهم في استمرار النجاح وتحقيق الريادة في القطاع النفطي.

وتأتي هذه الجائزة، الأولى من نوعها في القطاع النفطي الكويتي، لتكريم الفرق وليس الأفراد، تعزيزا لثقافة العمل الجماعي وتشجيعا على التعاون بين مختلف الإدارات والشركات التابعة، وتهدف الجائزة إلى تحفيز فرق العمل على تحقيق أعلى مستويات الأداء والابتكار، وترسيخ روح التنافس الإيجابي بما ينعكس على تطوير القطاع ودعم الاقتصاد الوطني.

وتشمل فئات الجوائز ما يلي: أفضل مبادرة في أعمال الاستكشاف والإنتاج، وأفضل مبادرة في أعمال التكرير والتسويق، وأفضل مبادرة في إدارة الافراد وتعزيز الثقافة الإيجابية & People Culture، وأفضل مبادرة للتنوع والشمولية D&I، وأفضل مبادرة للبيئة والمجتمع والحوكمة ESG، وأفضل فعالية، وأفضل موظف أو موظفة من جيل الشباب (تحت سن 35 عاما ولا يشغل منصبا إشرافيا، هذه هي الجائزة الفردية الوحيدة).

استحوذت عبر أول صندوق عقاري لها بالمملكة على أرض مميزة بمساحة 4 آلاف متر مربع

«الوطني للثروات ـ السعودية» تطوّر عقاراً متعدد الاستخدامات في الرياض بـ 80 مليون دولار

مساعد السديري

في تأكيد جديد على نجاح مجموعة «الوطني للثروات» في تعزيز حضورها بالمملكة العربية السعودية، استحوذت الوطني للثروات ـ السعودية ومن خلال صندوق عقاري على قطعة أرض مميزة في الرياض لتطوير عقار متعدد الاستخدامات، ويمثل الاستحواذ على تلك الأرض أول صندوق وصفقة عقارية استثمارية لمجموعة الوطني للثروات في المملكة.

وتتمتع هذه الأرض، التي تبلغ مساحتها 4 آلاف متر مربع، بموقع استراتيجي عند تقاطع طريق الملك فهد وطريق الأمير محمد بن سلمان، وهي منطقة رئيسية في المشهد العمراني للرياض، وسيضم المشروع مساحات مكتبية وتجارية وسكنية، مما يعكس التزام الوطني للثروات بدعم مشاريع عمرانية متكاملة ومستدامة.

وتقدر التكلفة الإجمالية للتطوير بنحو 300 مليون ريال سعودي (80 مليون دولار)، وقد نجحت المجموعة في جذب استثمارات من مستثمرين سعوديين ودوليين، مما يؤكد قدرة الوطني للثروات على جذب الاستثمار الأجنبي إلى السوق السعودي.

وقال عضو مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لشركة الوطني للثروات ـ السعودية مساعد السديري: «يمثل هذا الاستحواذ إنجازا مهما لمجموعة الوطني للثروات في إطار توسعنا في المملكة العربية السعودية. ويظهر أول صندوق عقاري سعودي لدينا التزامنا بدعم استثمارات تسهم في النمو العمراني وتعزز التنويع الاقتصادي للمملكة تماشيا مع رؤية 2030».

وأضاف السديري: «نفخر بجذب المستثمرين من داخل المملكة العربية السعودية وخارجها، ما يؤكد قدرتنا على حشد رأس المال والسعي إلى تحقيق قيمة مضافة في المنطقة».

وأوضح السديري أن سوق العقارات في المملكة يشهد نموا قويا، مدفوعا بالتوسع العمراني والمبادرات الحكومية، وتزايد الطلب على المشاريع متعددة الاستخدامات، ما يوفر فرصا استثمارية متنوعة ويخلق مساحات عمرانية نابضة بالحياة تدعم أهداف التنويع الاقتصادي للمملكة.

واستطاعت «الوطني للثروات» أن تحقق مكانة متميزة لها عبر تقديمها خدمات فريدة تتجاوز حدود الاستثمار وتشمل خدمات إدارة الأصول والتداول والإقراض والودائع والاستشارات المالية وغيرها من الخدمات المخصصة والمبتكرة للأفراد والعائلات من ذوي الملاءة المالية العالية، التي يقدمها فريق متخصص من خبراء إدارة الثروات يتكون من أكثر من 120 من خبراء الاستثمار والوسطاء و75 مديرا للعلاقات.

وتعمل المجموعة على الاستفادة من معرفتها الواسعة بالسوق وانتشارها العالمي المتميز والتزامها بالابتكار في استراتيجيات الاستثمار، لمساعدة عملائها على السعي إلى تحقيق أهدافهم المالية طويلة المدى بثقة لا تتزعزع، في الوقت الذي تمتلك «الوطني للثروات» شراكات قيمة مع «جي بي مورغان» لإدارة الأصول وإنتيرفيست من شأنها تعزيز ما تقدمه في جوانب متعددة، بما في ذلك الخدمات الاستشارية وتطوير الحلول الاستثمارية الجديدة.

تداول 573 عقاراً بـ 419 مليون دينار في نوفمبر

كونا: أظهرت إحصائية إدارة التسجيل العقاري والتوثيق بوزارة العدل، تداول عقود 573 عقارا في البلاد بقيمة إجمالية بلغت حوالي 419 مليون دينار (نحو 1,4 مليار دولار) خلال شهر نوفمبر الماضي.

وذكرت الإحصائية المنشورة على الموقع الإلكتروني للوزارة أن عقود العقار الخاص جاءت بالصدارة بـ 425 عقارا بقيمة 172,1 مليون دينار (نحو 568 مليون دولار) ثم العقار الاستثماري بـ 130 عقارا بقيمة 124,7 مليون دينار (نحو 411,5 مليون دولار).

وأوضحت الإحصائية أن تداولات العقود العقارية للقطاع التجاري بلغت 13 عقارا بقيمة 93 مليون دينار (نحو 306,9 ملايين دولار) إضافة إلى تسجيل 3 عقود حرفية بقيمة 6,2 ملايين دينار (نحو 20 مليون دولار) وعقد لعقارات المخازن بقيمة ثلاثة ملايين دينار (حوالي 10 ملايين دولار) وعقد وحيد في الشريط الساحلي بـ 20 مليون دينار (حوالي 66 مليون دولار).

البنوك تشهد تحسناً تدريجياً بإدارة الانبعاثات وتعزيز المبادرات البيئية.. وتوسع ملحوظ بالتمويل المستدام

تسارع وتيرة الاستدامة بالقطاع المصرفي خلال 2024

شهد عام 2024 استمرار البنوك الكويتية في تطوير أجندتها المرتبطة بالاستدامة، كما يظهر من الإفصاحات الموسعة في تقارير الاستدامة والحوكمة الصادرة عنها وفق دراسة أعدتها شركة مناخ للدراسات والبحوث استنادا الى تقارير البنوك السنوية للاستدامة عن عام 2024.

وتعكس هذه التقارير اتجاها واضحا نحو دمج مبادئ البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) في الاستراتيجيات المؤسسية، مع التزام متزايد بالمعايير الدولية مثل «GRI» و«SDGs» و«TCFD».

ونفذت البنوك مجموعة واسعة من المبادرات البيئية الهادفة إلى خفض الانبعاثات وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة، فقد أعلن بنك الكويت الوطني هدفا لتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2060، مع خفض الانبعاثات التشغيلية بنسبة 25٪ بحلول 2025، إضافة إلى انضمامه لشراكة المحاسبة الكربونية للقطاع المالي لقياس والإفصاح عن الانبعاثات الممولة.

من جهته، أطلق بيت التمويل الكويتي خارطة طريق لجرد انبعاثات الغازات الدفيئة ونشر أول تقرير للبصمة الكربونية. وركب بنك بوبيان 22 محطة لشحن السيارات الكهربائية وحقق إعادة تدوير كاملة لنفايات الورق، بينما أفصح عن إجمالي انبعاثات بلغ 7,704,43 طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

كما عزز بنك الخليج جهوده عبر تركيب ألواح شمسية وعدادات ذكية ومحطات شحن كهربائية وتدقيقات طاقة مستمرة، مع استعداد لاعتماد معايير بناء مستدامة مثل LEED، وبلغت انبعاثاته نحو 11,514,61 طن مكافئ، كما أسهم برنامج إعادة التدوير في تجنب 41,82 طن مكافئ من الانبعاثات.

واعتمد بنك برقان مشاريع للحد من الانبعاثات، بينما عمم البنك الأهلي الكويتي إضاءة موفرة للطاقة وخفض استهلاك الورق. أما بنك الكويت الدولي فركز على التحول الرقمي وتقليل المطبوعات، بينما قدم البنك التجاري الكويتي تحليلا شاملا لانبعاثات النطاقات الثلاثة، وأفصح بنك وربة عن سياسات بيئية جديدة بالتزامن مع إصدار صكوك استدامة.

وبرز التمويل المستدام بشكل واضح خلال العام الماضي، حيث أصدر بنك وربة أول صكوك استدامة في الكويت، وحقق طلبا يفوق حجم الإصدار بـ3,5 مرات، كما أصدر بنك الكويت الوطني أول سندات خضراء بقيمة 500 مليون دولار، ووضع هدفا للوصول إلى أصول مستدامة بقيمة 10 مليارات دولار بحلول 2030.

وقدم بنك الكويت الدولي «KIB» استثمارات في صكوك مستدامة بقيمة 268 مليون دولار، مع نهج واضح لدمج مخاطر ESG في الائتمان. وطور بنك بوبيان سياسة ESG وإطارا للتمويل المستدام، وأطلق مبادرة لتمويل السيارات الكهربائية والهجينة، إضافة إلى منتجات مصرفية مرتبطة بالاستدامة.

ورفع البنك التجاري محفظته من السندات الخضراء من 10,6٪ إلى 20,7٪ من إجمالي السندات. واعتمد بنك الخليج إطارا شاملا للتمويل المستدام وإدارة مخاطر ESG، بينما دمج بنك برقان اعتبارات البيئة والمجتمع والحوكمة في عمليات الإقراض والاستثمار. وبلغت قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البنك الأهلي الكويتي 1,2٪ من محفظته، مع اعتماد كبير على الموردين المحليين بنسبة 91,1٪.

برزت تنمية رأس المال البشري كأحد المحاور الرئيسة في القطاع، فقد بلغت نسبة النساء في القوى العاملة لدى بنك الكويت الوطني 44٪، وفي الإدارة 28,8٪، مع خطة لزيادة نسبة النساء في الإدارة العليا إلى 35٪ بحلول 2035. وركز بيت التمويل الكويتي على التدريب والابتكار والتحول الرقمي، تماشيا مع أهداف التنمية المستدامة.

ووصل تمثيل المرأة في بنك بوبيان إلى 25٪ مقابل توطين بنسبة 81٪، بينما سجل معدل رضا العملاء 96٪. ووظف بنك الكويت الدولي 79 خريجا جديدا، وبلغ تمثيل النساء في المناصب الإدارية لديه 23,22٪. وفي بنك الخليج، بلغت نسبة تمثيل النساء 41,76٪ دون تسجيل حالات تمييز، وارتفعت النسب لدى برقان إلى 45,6٪، فيما سجل البنك الأهلي الكويتي 41,82٪ وقدم 40,570 ساعة تدريبية.

وطورت البنوك أطر الحوكمة لتعزيز موثوقية الإفصاح، فقد أنشأ بنك الكويت الوطني هياكل حوكمة ESG بإشراف مجلس الإدارة، فيما ربط بيت التمويل الكويتي جهوده برؤية الكويت 2035. وقدم البنك التجاري نظاما متكاملا للامتثال ومكافحة الفساد وحماية البيانات.

وطبق بنك الخليج لجانا متخصصة لضمان دمج ESG في العمليات، بينما أنشأ برقان لجنة لإدارة ESG تبنت سياسات جديدة في 2024. وربط البنك الأهلي الكويتي المكافآت بأداء الاستدامة، مع طلب ضمان خارجي للتقارير وفق متطلبات الحوكمة.

وأسهم التحول الرقمي في دعم الاستدامة، حيث فعل بنك بوبيان حلولا رقمية للحد من الورق، واعتمد بنك الكويت الدولي عدادات ذكية وشدد على تقليل المطبوعات، بينما قلل البنك التجاري عدد الفروع ووسع المعاملات الرقمية. وأطلق بنك الخليج حلولا رقمية موجهة للعملاء، ورفع بنك برقان نسبة المستخدمين الرقميين النشطين بنسبة 18٪.

وحرصت جميع البنوك على إعداد تقاريرها وفق GRI، وربط المبادرات بأهداف التنمية المستدامة، والإشارة إلى TCFD وSASB حيثما كان مناسبا، وأسهمت الجداول التحليلية والتقييمات المادية في تعزيز الشفافية، رغم أن الضمان الخارجي لم يكن متاحا لدى جميع البنوك.

وتشير نتائج عام 2024 إلى تقدم واضح في مسيرة الاستدامة داخل القطاع المصرفي الكويتي، مع جهود متزايدة لدمج مبادئ ESG في العمليات والحوكمة والتمويل. ورغم استمرار بعض التحديات ـ خصوصا في توسيع نطاق الإفصاح وتطوير البيانات البيئية التاريخية ـ فإن القطاع يواصل تعزيز دوره في دعم الاقتصاد منخفض الكربون والالتزام بمعايير الاستدامة العالمية.

- «الوطني».. التوجه نحو تحقيق الحياد الكربوني.. وتوسيع مبادرات التمويل المستدام
- «بيت التمويل».. خارطة طريق للانبعاثات وتعزيز منهجية الإفصاح والاستدامة المؤسسية
- «بوبيان».. مبادرات بيئية عملية تشمل محطات الشحن وإدارة النفايات بكفاءة أعلى
- «الخليج».. تطبيق حلول الطاقة المتجددة وتطوير برامج تحسين الكفاءة والامتثال البيئي
- «برقان».. دمج تقييمات «ESG» بالإقراض وتوسيع المبادرات المرتبطة بالمخاطر البيئية
- «الأهلي».. تحسين كفاءة الطاقة وتنمية رأس المال البشري وزيادة التدريب والتوطين
- «KIB».. تعزيز التحول الرقمي وتقليل المطبوعات وبرامج كفاءة الطاقة في الفروع
- «التجاري».. إفصاح شامل للانبعاثات وتوسيع محفظة السندات الخضراء بمعايير عالمية
- «وربة».. إصدار أول صكوك استدامة وتعزيز السياسات البيئية وتقييم المخاطر